



مشروع تعزيز القوانين التجارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



شركاء المشروع:

قام المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) بالتعاون مع عدد من الشركاء وبدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) بتطبيق مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-CLS) للعامين 2008 – 2010 في كل من لبنان، تونس، الإمارات، واليمن. إن ترسيخ المشروع ضمن شبكة قوية من الشركاء مفتاح أساسي لنجاح المشروع، لهذا يعتمد المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة على العلاقات التعاونية القائمة ويسعى إلى تبني علاقات جديدة مع ممثلين أساسيين على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. تركز إستراتيجية الشراكة على مفهوم أن المساهمة وحق التملك في الدول العربية مفتاح أساسي لتحقيق أهداف المشروع، أما التعاون الوثيق مع ممثلين على المستوى العالمي والإقليمي فحاسم لضمان أوسع عملية تضافر وترابط مع مبادرات مماثلة وذلك توازياً مع توسيع رقعة حصول المشروع على المعرفة والخبرة إلى أقصى درجة.

تم توجيه الجهود في المرحلة الأولى من المشروع نحو إقامة شراكات مع كيانات حكومية وطنية أساسية ومع ممثلين أساسيين على المستوى الإقليمي والعالمي وذلك بالتوازي مع الإستراتيجية وأهداف المشروع. من المتوقع أن تتوسع رقعة لائحة الشركاء المذكورة أدناه مع تقدم عملية تطبيق المشروع.

شركاء المشروع على المستوى العالمي والإقليمي	
1. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية	
2. مبادرة الشراكة الشرق أوسطية	
3. شركة التمويل الدولي	
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	
5. غرفة التجارة الدولية	
6. اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا	
7. برنامج تطوير القانون التجاري	
شركاء المشروع في لبنان	
1. وزارة العدل	
2. وزارة الزراعة والتجارة	
3. معهد الأبحاث والمشاورات	

لمزيد من المعلومات قم بزيارة www.arabruloflaw.org أو راسلنا على info@arabruloflaw.org



مشروع
تعزيز القوانين التجارية
في الشرق الوسط وشمال إفريقيا



شركاء المشروع في تونس	
1.	رئاسة الوزارة
2.	وزارة التجارة والصناعات التقليدية
3.	مجلس المنافسة
4.	مركز الدراسات القضائية والقانونية
شركاء المشروع في الإمارات	
1.	وزارة العدل
2.	غرفة التجارة في دبي
شركاء المشروع في اليمن	
1.	وزارة العدل
2.	المركز اليمني للتوفيق والتحكيم